المبحث الثالث

الأمن المعاشي والاستقرار الوطني

من آثار تطبيق شرع الله في المجتمع تحقيق الأمن المعاشي والاستقرار الوطني وفق المعاني العميقة لهذين اللّفظين « الأمن » و « الاستقرار » .

النقطة الأولى : الأمن المعاشي

الأمن المعاشي مشكلة البشريّة الآن في ظلّ سوء تسخير من الإنسان للكون، وكفر بنعم الله ، وصراع شره على ما هَيَّأه الله من موارد .

ولقد بيّن الباري - تعالى - أنّ الأمن المعاشي بصورته الحقيقيّة رهينٌ بالتزام هديه والإيمان به وتقواه .

يقول - تعالى - في سورة الأعراف : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾(١) وقال سبحانه : ﴿ **وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ** ﴾(٢)، وقال أيضاً : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۝ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ** ﴾(٣) .

وربما يقال كيف يجعل الأمن المعاشي أثراً من آثار تطبيق شرع الله والالتزام بدينه ونحن نرى صوراً من ضيق العيش على أناس مسلمين ، وبالمقابل نرى أناساً لا صلة لهم بشرع الله قد فتح عليهم من الدّنيا ما لم يفتح على المسلمين ،

---

(١) الآية رقم (٩٦) من سورة الأعراف .

(٢) الآيتان (٢ ، ٣) من سورة الطلاق .

(٣) الآيتان (٦٥ ، ٦٦) من سورة المائدة .

وكلّ هذا واقعٌ ، وهو من سنة الله في ابتلاء عباده بالسرّاء والضرّاء ، ولكن القاعدة العامة أنّ حركة العيش مرتبطةٌ بالتزام شرع الله وأن ذهابها وأن حصول الكوارث المادية ونقص الأموال والثّمرات إنّما يقع بسبب ذنوب الناس ووقوعهم -حتى ولو صلّوا وصاموا- فيما نهى الله عنه كمنع الزكاة والتّعامل بالرّبا وأكل الأموال بالباطل .

أمّا الكفار فإنّ ما يمدّهم الله به من فتوحات مادية من الاستدراج لهم وتعجيل الطيّبات لهم في هذه الدنيا ، وهي فتوحاتٌ تغريهم بالإخلاد إليها حتى يأخذهم الله وهم فرحون آمنون وذلك أشد لهم كما قال سبحانه :
﴿ **فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ** ﴾(١) .

وفرق بين هذا الفتح والفتح على المؤمنين ، فهذا الفتح لا بركة فيه : ﴿ **فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ أمّا الفتح على المؤمنين بسبب إيمانهم وتقواهم فهو فتح مبارك : ﴿ **لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ** ﴾ .

فالفرق كبير بين عطاء النقمة « وبين البركات التي يعدها الله من يؤمنون ويتقون . فالبركة قد تكون مع القليل إذا أحسن الانتفاع به ، وكان معه الصّلاح والأمن والرّضا والارتياح . . وكم من أمَّة غنيَّة قويَّة ولكنها تعيش في شقوة ، مُهدَّدة في أمنها ، مُقطَّعة الأواصر بينها ، يسود الناس فيها القلق وينتظرها الانحلال . فهي قوَّةٌ بلا أمن ، وهي متاعٌ بلا رضاً ، وهي وفرةٌ بلا صلاحٍ ، وهو حاضرٌ زاهٍ يترقبه مستقبلٌ نكدٌ ، وهو الابتلاء الذي يعقبه النكال . .

إنّ البركات الحاصلة مع الإيمان والتّقوى ، بركاتٌ في الأشياء ، وبركاتٌ

---

(١) الآية رقم (٤٤) من سورة الأنعام .

في النفوس، وبركاتٌ في المشاعر ، وبركات طيّبات الحياة . . بركاتٌ تنمّي الحياة وترفعها في آنٍ، وليست مجرّد وفرة مع الشّقوة والتَّردِّي والانحلال »[1] .

ولقد تحقّق للمجتمع السّعودي من هذه البركات التي أفاءها الله عليه ما لم يكن في حساب المتوقّعين .

أنعم الله عليه بكنوز من الخيرات ظهرت بها المملكة على حالةٍ فضلت بها كثيراً من المجتمعات ذات السّبق المادي .

ولا ريب أنّ الفضل أوّلاً لله – سبحانه – الذي هيّأ لها ما هيّأ ثمّ لتوكّلها على الله واستعانتها به ، والتزام شريعته .

وعلى الرّغم من أنّ سيلان النّفط واكتشاف كثير من المخزونات المعدنيّة من نعم الله العظيمة إلا أنّ تحكيم شريعة الله أعظم وأجلّ ؛ لأنّه هو الذي حفظ هذه الثروة من أن تبدد في سُبُل الشيطان ، وجعلها خيراً عاماً للناس ، توسّعت به الأرزاق ، وتحسّنت به الأوضاع، ودعمت به سبل الدّعوة إلى الله .

وهاهي دولٌ أخرى لديها من الفُيُوضات المادية الكثير ولكنها لبعدها عن هدي الله ، وتسلّط من لا يخافون في عباد الله إلّاً ولا ذمَّةً عليها بدَّدُوا ثرواتها، وأفسدوا مصالحها، وحاقت لعنتهم بكلّ أرزاق الناس ، فأصبحت هذه الدّول فقيرةً مديونةً ، وصار اقتصادها مشلولاً لا ثقة به ، وأصبح الناس غير آمنين على مصالحهم المادية من أن تجتاح، ولا على أقواتهم اليوميّة من أن تُنْتَهَب .

لقد وجّه الإسلام المجتمع المسلم ككلٍّ أن يوفّر لفرده الغذاء والكساء بصورةٍ يكون آمناً معها على سدّ حاجاته الأساسيّة وعلى توفير أسباب الحياة

---

(١) في ظلال القرآن ، لسيّد قطب ٣/ ١٣٣٩ ، الطبعة التاسعة ، دار الشروق .

السّليمة من الأمراض والتلوّث .

وممّا يدخل في ذلك بصورة أساسية :

- تهيئة العمل للقادر عليه بصورة يحفظ بها كرامته ويحصل على مقابل عمله من الأجر .
- سدّ العوز للعاجزين عن العمل من ضعفاء المجتمع بما يحفظ لهم إنسانيّتهم ويعينهم على حياةٍ كريمة لهم ولأهلهم سواء كان ذلك مؤقتاً أو مستديماً .
- حفظ صحّة الإنسان ورعاية بنيته الجسديّة من العوارض المفسدة .

ولقد قامت المملكة انطلاقاً من توجيه الشّريعة الإسلاميّة بتحقيق هذه العناصر الثلاثة قدر إمكاناتها ، وقد ساعد ما أمدّ الله به المملكة من ثروة بترولية حقّقت لها رخاءً اقتصادياً على تفوّقها في هذا المجال على كثير من المجتمعات الأخرى ، وحتى تفوّقت على كثيرٍ من الدّول المتقدّمة في قلّة نسبة البطالة ورعاية العجزة من خلال الضمان الاجتماعي وقنواتٍ أخرى ، ومن خلال الرعاية الصِّحيَّة .

ولا سبيل للمقارنة بين ما تحقّق من توفير في هذه الجوانب وما كانت عليه الحال قبل ذلك ؛ لأنّها مقارنة بين الوجود والعدم .

ومما هو مهم فيما يتعلّق بالأمن المعيشي مما يتجاوز تأمين الرّزق وإمكانيات العمل الوظيفي وهو بناء الحركة الاقتصاديّة في المجتمع استثماراً واستهلاكاً بناءً صحيحاً بحيث ترسم المعالم السّليمة التي يستطيع الإنسان بسلوكها أن يحقّق كسباً نافعاً غير ضار بدينه ولا بمجتمعه، فلا يسلك مثلاً مسالك الاتجار بالمحرمات الضّارة كالشّعوذة والسّحر والمخدّرات ، ولا ينفق أمواله إذا كان

مستهلكاً في هذه الأمور الضّارة لبدنه وروحه وثروته .

كما ترسم له المعالم التي تجعل حركته الاقتصاديّة نامية منتجةً ، وتجعل الآخرين منجذبين نحو المسالك السّليمة في كسب المال والعيش الكريم .

وممّا يساعد على ذلك : « تنمية إدراك الإنسان لإمكانياته الإنتاجية ولمهاراته المهنية وتعلّمه كيفيّة توظيفها واستعمالها وتثميرها والتّصرّف بنتاجها . وهذا يعني أنّ الأمن الاقتصادي لا يتحقّق بتوفير سبل العمل والإنتاج وسدّ الحاجات الضّرورية فقط ، بل بكيفية وُلُوج هذه السّبل بالصّورة الصّحيحة والبنَّاءة فلا يصاب الإنسان بالتخمة ولا بالخمول ، ولا يستسلم للظروف والطّوارئ غير المؤاتية ، بل يتعلّم على التصرّف في الرخاء والقحط على السواء .

وبديهيُ القول أنّه بافتقاد فرص العمل والإنتاج وسدّ الحاجات لا يمكن أن يتحقق أمنٌ اقتصاديٌّ أو أمنٌ اجتماعيٌّ ، إذ عندما تعصف الحاجات المشروعة بالإنسان ولا يتوصّل إلى تحقيقها يضطرب حبل يومه ويغزو فكره وقلبه القلق على المصير فيتوه في مهاوي الاضطراب النّفساني والمعيشي ، وربما أدّى به هذا التيه إلى دروب الجريمة والانحراف »[1] .

لقد سعت المملكة للأخذ بكلّ هذه الأسباب فاستطاعت أن تقيم بناءً اجتماعياً مُتَّزِن الحركة آمن العيشة تتقارب فيه الحركة الاقتصاديّة في مختلف القطاعات .

ولهذا فإنّ المشكلة التي برزت أخيراً وهي مشكلة الكثافة في المتقدمين للدّراسة في الجامعات ، ومن ثم في الخريجين الذين لا يجدون عملاً كانت نتوءاً لم يكن موجوداً من قبل مما يقتضي النظر النافذ لعلاجها وفق البنية

(١) الأمن الاجتماعي ، لمصطفى العوجي ، ص ٩٤ ، مؤسسة نوفل ، بيروت .

الإسلاميّة للمجتمع حتى لا تكون شرخاً مؤثراً في بنائه .

إنّ التزام الإسلام في المجتمع لا يقتصر في أثره المعيشي على التّوجيهات التي تستند عليها الدّولة في حركتها الاقتصاديّة وإنّما بصورة أوضح يؤثّر في التعامل الاجتماعي مع الثروة كسباً وإنفاقاً من حيث البعدً عمّا حرم الله والوقوف عند حدود الله في الإنفاق دون إسراف أو تقتير ورعاية الوالدين والتكافل الاجتماعي المادي بين الجيران والأقاربً وغير ذلكً من الصّور التي تتوفر بحمد الله في مجتمعنا السّعودي اتّباعاً لهدي القرآن والسنّة ، وإن كان يوجد من يزيغ عن ذلك فيقع فيما حرم الله فيصبح شذوذاً عن السمت المفترض في مجتمعٍ مسلمٍ .

النّقطة الثانية : الاستقرار الوطني

الاستقرار الوطني أمر أساسي لكلّ عناصر المجتمع حيث يحفظه من الاهتزاز وتزعزع الحياة الاجتماعية وتقلّب الأحوال ممّا يفتح المجال للفوضى والشّعور بالخوف والقلق على المستقبل .

والمقصود بالاستقرار الوطني : « توفُّرُ حياةٍ عامة دعائمها مبادئ دستورية تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظلّ أنظمة وقوانين تسهر على تطبيقها أجهزة حكمٍ قادرةٌ وفاعلةٌ . فالحياة السّياسية ممارسةٌ لحقوق وإيفاءٌ بالتزامات وتحقيقٌ لأهدافٍ عامة يتوافق عليها المواطنون ويكلون أمر إنفاذها إلى أجهزة حكمٍ أنشؤوها أو ارتضوا بها يسهرون على سلامتها كما تسهر على سلامتهم ، يؤازرونها في مهامها كما تؤازرهم في جهودهم .

والاستقرار السّياسي لا يتمّ إلا إذا أدرك المواطن ما هو مفروضٌ عليه من واجباتٍ وما هو مطلوبٌ منه من مؤازرةٍ وجهدٍ في سبيل تحقيقه ، كما لا يتمّ

الاستقرار السّياسي إلا إذا أدركت أجهزة الحكم كافة أنّ لوجودها مسوِّغات اجتماعيةً وأنّ عليها التزامات نحو المواطنين وُجدت للوفاء بها . وعمليّةً الإدراك هذه سواء على مستوى المواطن أو الحكم هي نتيجة لتوجيه تربويٍّ أساسيٍّ يرمي إلى تنمية الشّعور بالمواطنية لدى الأفراد، وإلى تفهُّمٍ لمتطلبات الحياة السيّاسية وتمرّس في التعامل معها ومع الحياة العامة سواء أكان المواطن في منزلة الرّجل العادي أو في مستوى الحاكم أو الموظف العام . . .

فارتباط الفرد بالدّولة والدّولة بالفرد عبر الواجبات والحقوق المتبادلة ، من دعائم الاستقرار في حياتهما المشتركة يمارس كلّ منهما حقوقه وواجباته عن وعيٍ وإدراكٍ لوظيفته الاجتماعية ولمسؤولياته السّياسية »[1] .

والحقّ أنّه لا نهضة لمجتمع ، ولا أمن لأفراد ، ولا ثقة من المستثمرين فيه ولا طموحات موجهة من قبل ساسته إلا بالاستقرار والشّعور بالأمان على النّفس والمال والوضع الاجتماعي ككلٍّ .

أمّا إذا فقد المجتمع استقراره بتسلّط ظالم أو أنظمة فاسدة أو سلطة فاقدة الهيبة فإنّه يتولد لدى الناس « نوع من الكبت النفساني والانكماش والأنانية الفرديّة فيتراكم الظلم والتأفف حتى إذا لمعت شرارةٌ مَّا انفجر الوضع مع ما يرافق هذا الانفجار من عبث بالأمن والنظام وتعدٍّ على أموال الناس وأنفسهم وحرياتهم »[2] .

ولقد عانت كثير من مجتمعات المسلمين في هذا العصر من الاضطراب السّياسي ، والصّراع المتفجر الذي لم تَجْنِ منه تلك المجتمعات إلا الفتن والقلق

---

(١) الأمن الاجتماعي ، ص ٨٩، مصدر سابق .

(٢) المصدر السّابق ، ص ٩٠ .

وذهاب الريح ، وتدمير الحياة الدّينية والاجتماعيّة .

وبخلاف ذلك نَعمَت المملكة العربية السعوديّة بحالة استقرار وطني منذ وحَّدها الملك عبد العزيز فلم يحدث فيها شيء مما يجري في دولٍ أخرى تظلّ سنين وهي في صراعٍ وتحسُّب .

ومردّ هذا الاستقرار الذي انتقل إليه المجتمع السّعودي بعد صراعات كبيرة وإحن متبادلة وتزعزُع في كلّ جوانب الحياة -مَردُّه- إلى تطبيق شرع الله واجتماع القلوب على الإيمان الذي به تَخفُّ سورة الشرّ فيها وتتألف فيما بينها وتتجّه للقيام بدورها المنوط بها عبادةً لله وطاعةً للحكام في غير معصيةٍ، وجلباً للمصالح ودفعاً للمفاسد .

* الدّين في أي مجتمعٍ مسلمٍ يشكّل عنصراً مهمّاً في الوعي السّياسي لكلّ الناس ليس فقط لرجال السياسة بل لدى سائر فئات الشّعب بحكم ارتباط الدين بالدنيا (الدين بالدولة) .

والمشكلة القائمة في كثير من مجتمعات المسلمين ، هي من جهة تعدُّد مفهوم الدّين أي الاختلاف في فهم الدين ، ومن جهة أخرى موقع الدين المفترض في البنية السّياسية .

إنّ هذه المشكلة من جهتْيها معاً تشكِّل أحد الأسباب في عدم الاستقرار الوطني ، وكثرة الزّوبعات والتطاحن بين فئات المجتمع وعدم تحقيق رؤية وطنية تأتلف عليها القلوب حتى يتساءل برهان غليون : « هل بإمكان مجتمعنا إذا استمرّ الخلاف في الدين - كما هو عليه الآن - أن يأمل ببلورة رؤية سياسيّة مستقرّة ، وأن ينجح في الوصول إلى الحدّ الأدنى من الإجماع اللازم لكلّ سياسة وطنيّة»[1] .

(١) نقد السّياسة ، ص ١٢ ، مصدر سابق .

في المجتمع السّعودي تنتفي هذه المشكلة، فالدين يحكم تصوُّرَ جميع أفراد المجتمع عنه أمتنُ منهج يرسم معالمه العقديّة وأصوله التّشريعية وفق ما جاء به الكتاب والسنة، وهو المنهج الذي يمثله الرسول ﷺ وأصحابه، وهو المنهج الذي تغرسه في فكر الشّباب ونفوسهم المناهج التربويّة والتثقيف بمختلف مصادره ، وموقع الدّين في المجال السّياسي متحدّد أيضاً من حيث قواعده العامة كضرورة التزام النظام السّياسي بتعاليم القرآن والسنّة ، والطاعة للحاكم بالمعروف ونحوها ممّا يدرسه الناس في كتب العقيدة والفقه ، وهو ما قرّره « النظام الأساسي للحكم » بصيغة تمثّل ما هو متقرّر في عقيدة الناس وفكرهم تماماً ممّا جعله يجد إجماعاً من الشّعب كلّه جماهيره وعلمائه ومثقّفيه .

* أشرنا في مبحث سابق إلى الثنائية التي تطبع مجالات الحياة المادية والثقافيّة متمثلة في تمايز واضح بين ثقافة الأصالة التي يسمّيها العصرانيون « الثقافة التقليديّة أو الأُصوليّة » وثقافة المعاصرة التي يسمّيها الإسلاميون « ثقافة التغريب والانسلاخ من الدّين » .

وبيّنا كيف تعمقت هذه الثنائية على مستوى الحياة الشّعبية وعلى المستوى الفكري بين العلماء من جهة والمثقّفين ثقافة عصريّة من جهة أخرى في عامة المجتمعات العربيّة؛ ممّا أوجد انشطاراً صراعياً بين أقطاب هذه الثنائية ، وتناحراً استطاع الغرب – كما يقول الجابري – أن يغذيه بما يقوم به من حرب على الإسلام تزيد من توتّر الجماهير المسلمة وتدفعها مع نخبتها نحو تصلب أقوى تجاه التغريب والحداثة ، كما يغذي الغرب من جهة أخرى المثقفين العصرانيين والسياسيين بالنفور من الإسلام بتشويهه والتخويف من آثار التحاكم إليه ، وهكذا استغلّ الغرب ما رضيه العرب لأنفسهم من تنازعٍ وسرعة انفعال وغلوٍّ في المواقف فجعل من نفسه « المحرك والموقد المغذي للصراع التناحري والحرب

الأهليّة في المجتمع العربي »[1] .

وإذا كانت هذه الثنائيّة ومن ثم الصّراع بين الفئتين شاملة لكلّ جوانب الحياة المادية والثقافية فإنّ من أبرز مواقع الصّراع الساخنة بينهما الموقع الذي يفترض أنّ منه يبدأ الإجماع أو التلاقي الاجتماعي، ومن ثم تسوية الخلافات في كلّ المجالات الأخرى ، هذا الموقع هو « النظام السياسي » الذي احتدم وما يزال النزاع والخلاف الصّريح في مجاله بين « العلمانيّة » من جهة « والتطبيق السياسي للشّريعة » من جهة أخرى ، حيث أصبح أنصار كلٍّ من القضيتين يشكّل معسكراً مضاداً بالحدَّة نفسها للمعسكر الآخر .

« معسكر اجتماعي سياسي حقيقي يربط مصير السياسة الاجتماعية بتطبيق الشّريعة الإسلاميّة ومحو القيم والمظاهر الأجنبيّة ، وتأسَّس في المقابل – مع تَعَرِّي النظام السياسي القومي وتدهور مواقعه الفكريّة والعقائديّة – نوعٌ من التفاهم والتحالف الضمني بين كلٍّ من يعتقد أنّ الخطر الأكبر اليوم هو إقامة الدّولة الإسلاميّة، وأنّ الحلّ الوحيد لأزمة السياسة الوطنية تكمن في إضعاف الفكرة الدّينية وإخراجها من السياسة وليس هناك من شكّ في أنّ تيَّار العداء للدين ورفض السلطة الإسلاميّة يتعمق بنفس الوتيرة التي يتعمق فيها العداء لكلّ ما يبدو غريباً على الإسلام أو مخالفاً له إذا استمرّت الحال كما هي عليه اليوم فسوف نجد أنفسنا على أبواب حرب دينيّة لا يستطيع أحدٌ أن يُقدِّر آثارها »[2] .

هذه الحالة التي يصوّرها المثقفون العرب ويتشاءمون من مستقبلها يدركها المتأمل بسهولة في نظره في واقع هذه المجتمعات حيث وضحت إفرازاتها السيّئة في العنف الصّحفي والسلطوي والمسلّح ، وهي صورة من صور الاضطراب

(١) المسألة الثقافيّة ، ص٢٢٢ ، مصدر سابق .

(٢) نقد السياسة، ص ٢٧ ، ٢٨ ، مصدر سابق .

الوطني المخيف الذي لا يأمن فيه الإنسان على دينه ولا العالم والمثقف على فكره ولا يثق فيه الحاكم بقراره ، ويظلّ فيه الوطن مهد صراع لا نتيجة له ولا أمل في شفائه .

في المجتمع السّعودي ذكرنا أنّ هذه الثنائية لا توجد بهذه الصورة التناحرية ، وأنّ القاعدة الاجتماعية بأنّ تعاليم القرآن الكريم والسنّة المطهّرة هي منهج حياة المجتمع ودستور الدّولة قد حسمت الأمر في هذه المشكلة وتواطأ الشّعب -علماء ومثقفين وعامة- والدّولة على هذا المسار الواضح الذي لا مجال لقيام ثنائيةٍ متضادةٍ في داخله .

ويبقى بعد هذا وجهات وآراء في مجال النهوض بالمجتمع وضبط مساره وفق ما يحقّق المصالح ويدرأ المفاسد في إطار تلك القاعدة، وهذه الآراء سواء كانت من مثقفين أو من علماء حتى وإن قام بشأنها سجَالٌ بين نظرات مختلفة تثري الساحة الثقافيّة في المجتمع وتدعم حركته النَّهضويّة وتنتهي إلى مآل سلمي سواء طُرحت في مجلس الشورى ، أو في لجان استشاريّة ، أو في وسيلة إعلاميّة أو غير ذلك فإمَّا أن تعضد ويؤخذ بها أو تسقط إذا تبيّن فقرها فيما تقدمت به .

أمّا الرّؤى الخارجة عن إطار تلك القاعدة بغلوٍّ دينيٍّ أو بانسلاخٍ تغريبيٍّ فإنّها حاكمة على نفسها بمجرد هذا الخروج بالسقوط والفناء ، وهكذا تنتفي من هذه الزاوية كلّ مسببات ذلك الصّراع إنْ في إطار هذه الثقافة العامة أو في قضيّة طبيعة السلطة ويتحقّق بذلك الاستقرار الوطني المتمثل بوحدة الكلمة واجتماع الصفّ وعلاقات الثقة بين الشّعب والدّولة .

* هناك زاويةٌ أخرى لعدم الاستقرار الوطني في كثير من المجتمعات

الإسلاميّة في هذا العصر ، تتمثّل هذه الزاوية بالدّولة نفسها ، هذه الدّولة التي انفلتت من الالتزام بالقيم الإسلاميّة ممثّلة في أحكام الشّريعة الإسلاميّة ، ولم تلتزم حتى بالقيم العلمانيّة التي بشَّرت ببناء الدّولة عليها دستوراً وقوانين ، فبقيت تائهة مفلتة مع وجود الدساتير والقوانين نظرياً، ونتيجة لهذا لم يبق موجّها للدّولة إلا أهواء الحاكم والنخبة التي يصطفيها لدعم هذه الأهواء وإضفاء المشروعيّة عليها ، وبما أنّه لا يمكن التلاعب بعقول الجماهير بتصوير هذه الأهواء والأفكار الفجة التي يطرحها الحاكم ونخبته على أنّها حقائق فيها الخير والمصلحة للمجتمع ما دامت هذه الجماهير واعيةً بالقيم الإسلاميّة والإنسانيّة التي تمثّل معايير فاضلة ، ومن ثم كاشفة هذه الأوهام المطروحة؛ لهذا سعت هذه الدّول سعياً منظَّماً لتدمير الوعي الدّيني وإفساد تلك القيم وتجفيف المنابع التي يستمد منها الناشئ بنيتَه الفكريّة الرّئيسة فطريّةً وإنسانيةً وإسلاميّةً .

وقد أدّى هذا ويؤدّي إلى تدمير الهوية ، وإحلال الفوضى الخلقيّة محلّ الانضباط ، وسيادة الشعور بتفاهة الحياة الاجتماعيّة مما ولَّد شعوراً بضرورة مقاومة هذا التردي لدى فئات ما زالت تحتفظ بمعاييرها السليمة وذلك بإعادة الوعي الاجتماعي واعتبار السّلطة عدواً للناس التابعين لها بقدر ما هي عدوة لدينهم وهويّتهم ، ولإنسانيتهم ، وأدّى هذا بالمقابل إلى توجُّس الدّولة من الناس وزيادة قوّتها القهريّة، وهكذا تصاعدت حدة المواقف إلى الصدام ، ومن ثم اضطراب حبل الأمن واختلال الأوضاع الاجتماعيّة والسّياسية .

في المجتمع السّعودي تنتفي تلك التتابعات كلّها لسلامة الابتداء ، فالدولة تعلن التزامها بالإسلام واعتمادها لقيمه في المجتمع والسّلطة، والمواطن ينشأ من خلال التعليم والتّثقيف على وعي تلك القيم والتعامل بها في

علاقاته الاجتماعيّة وفي موقعه السلطوي إذا أصبح ذا منصب، وبالتالي وقى الله المملكة تلك النّهايات المؤسفة لبعض المجتمعات الأخرى .

* وحَدُّ الرِّدَّة -وهو أحد الحدود الشّرعية المطبَّقة في المملكة- عاملٌ مهمٌّ في تحقيق الاستقرار الوطني لأنّ المعلن ارتداده عن الإسلام قد أجرم في ناحيتين :

الأولى : بحق الإسلام الذي يمثل هويّة المجتمع كلّه مما يجعل أفراد المجتمع كلّهم متحفزين للانتقام منه، فإذا قامت السلطة بهذه المهمّة هدأت ثائرتهم وزاد ارتباطهم الولائي بدولتهم، أمّا إذا تقاعست فضلاً عن أنْ تناصر هذا المرتد فإن تحفز الشعب قد يفلت -كما حصل في بعض المجتمعات- فينتقم الناس من المجرم ويجدون من يسوّغ لهم هذا الانتقام بعدم الوجود الفعلي للسلطة مما ينذر باضطراب أوضاع المجتمع .

الثانية : أنّه مجرم بحق المجتمع بما يمثِّله من سلطة؛ ولهذا جاء ذكر حدّ الردّة في الحديث مقروناً بالخروج على الجماعة حيث قالﷺ « والمفارق لدينه التارك للجماعة »[1] .

وهذا أمرٌ واضحٌ بالنسبة للسّلطة؛ إذ إنّ إعلان الكفر بالدّين أو الاستهتار بأحكامه رفضٌ صريحٌ لدستور الدّولة ونظامها، أيّ أنّه خيانة وطنيّة وهي من أعظم جرائم الإخلال بالاستقرار الوطني في مختلف نظم العالم .

وقد كان الملك عبد العزيز حاسماً في موقفه تجاه هذه المسألة وواعياً وثاقةَ الارتباطِ بينهما (الإلحاد في الدّين والخروج على الدّولة) يقول - رحمه الله - عام

---

(١) الحديث يقول فيه ﷺ : « لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس، والثّيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة ». رواه البخاري وغيره . انظر كتاب الدّيات حديث رقم [٩٤٨٤] .

(١٣٥١هـ) : « أُحذّركم أمرين :

الأوّل : الإلحاد في الدّين والخروج عن الإسلام في هذه البلاد المقدّسة فوالله لا أتساهل في هذا الأمر أبداً، ومن رأيت منه زيغاً عن العقيدة الإسلاميّة فليس له من الجزاء إلا أشدّه، ومن العقوبة إلا أعظمها .

الأمر الثاني : السفهاء الذين يسوِّل لهم الشّيطان بعض الأمور المخلَّة بأمن البلاد وراحتها »[١] .

* بما أنّ الإسلام دين ودولة فإنّ الجانب الديني يتركز بالدّرجة الأولى في داخل الإنسان في قلبه ونيّته، والله – سبحانه وتعالى – لا ينظر إلى الصّور والأجسام وإنّما ينظر إلى القلوب وأعمالها ، وإن كان ذلك لا يعني انفكاك العمل الحركي عنها أو كونه ثانوياً، لكن المدار هو البعد الدّاخلي للشيء الظاهر « إنّما الأعمال بالنيّات »[٢] .

أمّا الجانب الآخر وهو الدولة وسلطة المجتمع بصفة عامّة فإنّها تتركز بالعكس في ظاهر الإنسان وما يعلنه ويبديه، أمّا داخل قلبه وما يستتر به من أمورٍ فمردّها إلى الله؛ ولهذا قال ﷺ : « من أتى منكم شيئاً من هذه القاذورات فليستتر بستر الله الجميل فإنّ من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحدّ »[٣] .

وإبداء الصفحة الذي أشار إليه الرسول ﷺ في الحديث هو المجاهرة بالمعاصي والمعالنة بها، وهو في المجتمع المسلم دليل تحدٍّ وإعلان الخروج على النظام العام .

---

(١) الأمن في حياة الناس وأهميّته في الإسلام ، لعبد الله التّركي ، ص ٩٥ ، وزارة الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ١٤١٧هـ.

(٢) أول حديث في صحيح البخاري ، باب كيف كان بدء الوحي .

(٣) أخرجه مالك في الموطّأ في كتاب الحدود، وكذلك الحاكم في الحدود ، قال الذهبي : «صحيحٌ على شرطهما» .

إنّ المجاهرة بالمعصية في المجتمع المسلم تعني استخفافاً بأمرين معاً :

- بالسلطة القائمة على أمر الله في المجتمع .
- وبالأخلاقية السائدة في الجماعة .

« إنّ المجاهرة بتحدِّيها للسلطة الشرعية القائمة على حدود الله من شأنها أن تجرِّئ آخرين ممن لديهم استعداد وتنقصهم الجرأة الكافية ، وأخطر ما تصاب به جماعة أن تتهاوى هيبة السلطة المسؤولة فيها وتبدو ضعيفة في نظر العامة .

والمجاهرة بتحدِّيها للأخلاق السائدة من شأنها أن تخلخل من قيمتها ، وتهون من الالتزام بها ، وتزيد من الخروج عليها بالقدوة السيّئة : « ومن سنّ في الإسلام سنّةً سيّئةً فعليه وزرُها ووزْرُ من عمل بها إلى يوم القيامة »[1] لأنّه صار إماماً متبوعاً تجرّأ بالمخالفةَ ، فجرّأَ الآخرين بالمجانة والمجاهرة »[2] .

ولهذا شرعت الحدود والتّعازير لردع المجاهرين وحفظ سمت المجتمع المسلم وإبقاء هيبة الدّولة وسلطتها ومن ثمّ استقرار الوطن وحمايته من السّهام المخلّة بأمنه .

والفرق الواضح بين السّمت العام للمجتمع السّعودي وكثير من المجتمعات الأخرى من حيث الالتزام الأخلاقي العام ومن حيث رعاية الدور الرّقابي للسّلطة، سببه اعتماد المملكة للشّريعة بعامّة ولمقاومة الإعلان بالفسوق والعصيان بخاصّة .

* هناك نوعان من الطاقة الإنسانيّة يحتاج كلاهما إلى تصريفٍ سليمٍ

(١) رواه مسلم وغيره . انظر : صحيح مسلم، كتاب الزكاة رقم ١٠١٧ .
(٢) أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع ، ص٧٠، مصدر سابق .

يحتفظ به الفرد – صاحب الطاقة– بتوازنه ومن ثم يحفظ المجتمع نفسه من التّدمير ؛ لأنّ هذه الطّاقة إذا فقدت التّصريف السّليم احتقنت ثم انفجرت مدمّرةً لصاحبها ولمجتمعه :

النّوع الأوّل : يتمثّل في النّزعات الغريزية في الإنسان ؛ النزعة الجنسيّة ، ونزعة التملّك وأمثالها .

هذه النزعات التي تجتمع فتشكّل طاقة تحتاج إلى تفريغ ، والتفريغ المشروع يحتاج إلى جهود شخصيّة للزواج ، وحيازة المال مثلاً .

في المجتمع غير المسلم أو غير الملتزم بالإسلام يجد الشّخص نفسه وبخاصة في مرحلة الشباب ، وبالذات عندما يجد نفسه محاصراً بمجتمع يلومه –حالاً إن لم يكن مقالاً– بعجزه عن تكوين نفسه اجتماعياً مدفوعاً لإرواء هذه الغرائز بالطرق المحرمة شرعاً ، السيّئة اجتماعياً وصحّياً ، وشخص يتمادى في هذا السبيل يكون في البداية والنّهاية خسارة لنفسه وعامل فساد في مجتمعه ، وعنصر قلق لسلطة بلده ، وستمتص هذه المسالك المحرمة في النّهاية كلّ طاقته ليخسره المجتمع عضواً نافعاً فيه .

بخلاف هذا المجتمع المسلم الذي يربِّي ناشئته على قيم الدّين ومسالك الفضيلة من جهة والذي يقيم حدود الله على من يتجاوز نحو مسالك الرّذيلة ، فتجعلها هذه الحدود مغلقة أمامه .

في هذا المجتمع لا مجال لشيوع الزّنا وهو يعلم الحدّ الذي ينتظره إنّه سيمتنع تلقائياً متجهاً نحو إشباع غريزته عن طريقٍ مشروعٍ هو الزّواج .

ولا مجال لشيوع السّرقة وأمامه حدٌّ يبقى عارُهُ مرتبطاً به طول حياته ،

وإذاً فسيبحث عن طريقٍ سليمٍ لكسب المال . ولن تشيع الخمر وحدُّها يفوق لذة شربها فضلاً عما يجده بعدٍ ذلك من عارٍ اجتماعي وفضيحة بين الناس [1] .

وهكذا تجد نفسك إزاء هذا المجتمع أمام أشخاص يتمتعون بتوازن نفسي تحوّلت فيه طاقاتهم نحو مسالكها السّليمة في عملٍ مثمرٍ نافعٍ لأنفسهم ولمجتمعهم ، وارتفعت جوانب الحياة في هذا المجتمع إلى مستوًى سامٍ ، مصون الحرمات ، وطاهر التّعامل .

النّوع الثاني : طاقة تولّدها التربية الإسلاميّة في شخصيّة المسلم .

وتتمثّل هذه الطاقة في شعورٍ ينمو مع نمو الشّعور بإسلاميّة الشّخص ، بأنّ هذه الإسلاميّة لا تتحقق في وجودها الصحيح باستكمال عناصر الصّلاح الذّاتي أي باستكمال (الأنا) إسلاميّتها الشّخصية، وأنّه لا بدّ مع هذا الاستكمال من حركة إيجابيّة تجاه الآخرين لتحقيق إسلاميّتهم قدر استطاعته ابتداءً بمجتمعه ، فأمّته ، فالعالم كلّه .

هذه الحركة تتمثّل في الدّعوة إلى الله والنّصح للآخرين ، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ، ويتداخل في كلّ منها بيان الحقّ الذي تركه الناس ودعوتهم إليه ، وكشف الباطل الذي واقعوه والبعد بهم عنه . وهنا تكون المشكلة بين الناس والدّولة .

فالدّولة التي لم تجعل الإسلام رسالتها ، ولا الدّعوة إلى الله همّها تقف عاجزةً أمام تلك الطّاقات المتهيّئة لتفريغها في ميدان الدّعوة وإقامة الحقّ .

فهذه الدّولة وإن أوجدت بعض الهيئات المحدودة للدّعوة كتواصل تراثي

---

(١) انظر : أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع ، ١٣٤ .

إلا أنّها لا تستطيع استيعاب الطاقات المحتشدة بل ولا التفاهم معها؛ لأنّ هذه الدّعوة بما يتبلور في ساحتها من حركات وجمعيات ونخبات فكريّة ستكون على حال نقيض لوجهة الدّولة؛ مما يعني توجيه الدّعوة أوّلاً إليها وهنا ينشأ الاضطراب ، وانفصال الدّعوة عن الدّولة ، وسعي الدّولة إلى مطاردة الدّعوة حتى لا تصبح مصدر كشف لسوءاتها وتطاول عليها ، أو على الأقلّ حركة اجتماعيّة خارجة عن سيطرتها ، مما يعني التّفرق والانقسام ومناوأة الدّولة ، وحدوث مشكلات العنف والفوضى .

المجتمع السّعودي بحمله رسالة الإسلام أصبح تلقائيّاً مجتمع دعوة إلى الإسلام ، وقد حدّد النظام الأساسي للحكم موقع الدّعوة بين واجبات الدّولة، من حيث جعل الدّعوة عنصراً يتخلل النظام التعليمي والإعلامي ، ومن حيث تحمّلُ الدّولة مسؤولية الدّعوة داخلياً وخارجياً، وفتحها مجالات استيعاب الطّاقات التي يواصل النظام التعليمي حشدها في هيئات الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومراكز الدّعوة في داخل المملكة وفي خارجها، وتنظيم الدّورات الشّرعية والحلقات القرآنيّة وغيرها من سبل الدّعوة الكثيرة التي تستوعب العاملين دون أن تفرض عليهم ترويضاً معيناً ينحرف بدعوتهم عن هدفها الأسمى نحو ترويجٍ رخيصٍ لمصالح سياسيَّةٍ باهتةٍ .

وهذا الجانب من أبرز عوامل استقرار المملكة وأمنها والسير الواثق لنهضتها وتوحّد الدّولة والدّعوة ، وشعور المجتمع بنهوض الدّولة بمسؤوليّتها الدّعويّة ومن ثم الاندراج في مسيرتها الإسلاميّة الدّعويّة .